التقارير

الاستفتاء على تعديلات دستور اوزبكستان- إبريل ٢٠٢٣

محمد أنور
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص:

أعلن الرئيس الأوزبكى شوكت ميرضيائيف دعوته لإجراء تعديلات على عدد من مواد الدستور في مختلف المجالات، من خلال العديد من السياسات، ومنها وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية، إضافة إلى عدة إصلاحات قانونية، منها، إعلان أوزبكستان «دولة اشتراكية»، ودعم الديمقراطية والتنمية والانفتاح على العالم ، ويُعد هذا الاستفتاء ثالث استفتاء في تاريخ أوزبكستان المستقلة، وتعد التغييرات الدستورية المرحلة التالية في حملة الإصلاح التى تحمل شعار «أوزبكستان الجديدة»، للدولة الواقعة في آسيا الوسطى والتي يبلغ عدد سكانها حوالي ٣٧ مليون نسمة.

وبتحليل مضمون توجهات مؤسسة الرئاسة، فقد وضع الرئيس الأوزبكي تحديث وتغيير مواد الدستور الأساسية كأولوية من أجل تطوير البلاد نحو المرحلة الجديدة من الحداثة، والتأكيد على أن الاستراتيجية الجديدة للبلاد خلال الفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦، تقوم على أساس تبني إصلاحات دستورية، تهدف لحماية الحقوق للمواطنين الأوزبك وضمان المساواة بين الجنسين، حيث صوت الناخبون على تعديلات دستورية تتضمن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية وفي الوقت نفسه السماح للرئيس شوكت ميرضيائيف بالبقاء في السلطة حتى عام ٢٠٤٠.

Abstract:

Uzbekistan's President Shawkat Mirzayev has announced his call for amendments to a number of articles of the Constitution in various areas, including the extension of social protection, the extension of the term of office of the President of the Republic, as well as several legal reforms, including the declaration of Uzbekistan A "socialist State", supporting democracy, development and openness to the world, which is the third referendum in the history of an independent Uzbekistan, and which is the next stage in the reform campaign with the slogan "New

Uzbekistan", a Central Asian nation of approximately 37 million people.

Analysing the content of the directions of the Presidency, the President of Uzbekistan has updated and changed the basic articles of the Constitution as a priority in order to develop the country towards the new phase of modernization, and emphasizes that the country's new strategy for the period 2022 - 2026, based on the adoption of constitutional reforms, aimed at protecting the rights of Uzbek citizens and guaranteeing gender equality.

Voters voted on constitutional amendments expanding social protection while allowing President Shawkat Mirzayev to remain in power until 2040.

مقدمة:

تُعَدُّ أوزبكستان دولة محورية في محيطها الإقليمي، ولها تأثيرها الإيجابي على دول آسيا الوسطى، كما أنها أثرت على مر العصور الحضارة الإنسانية في مجالات عدة كالطب والفلك والرياضيات وغيرها من العلوم، وهي الآن تسعى لاستعادة دورها الحضاري ولقرون، كانت أوزبكستان بمثابة نقطة عبور مركزية لطريق الحرير وطرق التجارة التي تربط الصين بالبحر الأبيض المتوسط، عبر مدن قديمة في سمرقند أو بخارى أو خيوة.

يُعدّ موقع أوزبكستان له مميزات استراتيجية ومصدراً للمشكلات في آن معاً، إذ تسمح الحدود المشتركة مع أفغانستان، وقيرقيزستان، وطاجيكستان، لطشقند بالتداخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة، ما يزيد من ثقلها على الساحة الدولية، وفي الوقت ذاته، يشكل الوضع غير المستقر في هذه البلدان تهديداً لأوزبكستان، فمن المرجّح أن يتواصل تفاقم الوضع في المناطق الحدودية، رغم نجاح سلطات طشقند في تخفيف التوتر وحلّ مشكلة المناطق المتنازع عليها مع جارتها طاجيكستان، وهي المشكلة التي ظلّت لعقود مصدر قلق، لكن التحدي الأبرز هو المحافظة على التوازن الصعب في العلاقة مع كل من موسكو وواشنطن، خصوصاً على خلفية الصراع المتفاقم بين روسيا والغرب، إذ إلتزمت طشقند مبدأ الحياد الإستراتيجي في هذه المواجهة، وواجهت بصعوبة مساعي واشنطن للضغط عليها، من أجل اتخاذ موقف واضح حيال موسكو.

خاصة وأنها تربطها علاقات معقدة مع روسيا، تراوحت بين حسابات اقتصادية وتجارية وأمنية (بسبب أفغانستان)، دفعت إلى إنشاء قاعدة عسكرية روسية في البلاد، لم تلبث سلطات طشقند أن أغلقتها، وفتحت الباب لاحقاً لاستضافة قاعدة أمريكية أُغلقت هي الأخرى بعد سنوات.

ومثل جيرانها في آسيا الوسطى، لا تزال البلاد في قلب الصراعات بين روسيا، حيث قوة الوصاية السابقة لا تزال مؤثرة، والصين، التي أصبحت ضرورية، بينما تحاول تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تعزيز وجودهم في المنطقة.

الدعوة للإستفتاء

طرح هذا السؤال نفسه بقوة على المشهد السياسي فى البلاد، وسط حالة من الجدل بين المؤيدين والمعارضين خاصة، وأن من شأن الموافقة على الإستفتاء إتاحة الفرصة أمام الرئيس للبقاء في الحكم حتى ٢٠٤٠ ، ومن ثم سيُتاح له نظرياً شغل المنصب بشكل إضافي لولايتين بين عامي ٢٠٢٦ و٢٠٤٠.

وفيما ترى السلطات أن هذا الإستفتاء الدستوري يأتي بعد إقراره من برلمان البلاد وبعد دراسة جميع الإضافات والتعديلات المقترحة على الدستور القديم، بهدف تحويل الدولة إلى أوزبكستان جديدة، وإرساء أسس دولة إشتراكية وديمقراطية وقانونية وشعبية حقيقية، وتحسين مستوى معيشة السكان، وقد تم بالفعل تقديم المقترحات الخاصة بتعديل الدستور التي وضعتها لجنة خاصة الصيف الماضي للمناقشة العامة، وتم تلقي أكثر من ١٥٠ ألف إقتراح من مواطني أوزبكستان وذلك بحسب الحكومة الأوزبكية، فيما يؤكد المعارضون أن من شأن هذا الاستفتاء ومالاته تكريس المشهد السياسي الحالي فى ظل نزعة سلطوية للنظام، وحسب أوليفييه فيراندو، الخبير والباحث بالجامعة الكاثوليكية في ليون الفرنسية فإن هذه المراجعة الدستورية تمثل «الإجراء الرئيس» لميرزيوييف في إطار «جهوده للإنتهاء» من إرث سلفه إسلام كريموف، مؤكداً أنه يتبقى معرفة ما إذا كان هذا الإصلاح الدستوري الذي يتمثل أحد أهدافه في تقديم ضمانات للمجتمع الدولي في شأن التطور الديمقراطي لـ'أوزبكستان الجديدة' سيتمكن من تجاوز الأثر الشكلي لكي يجد طريقه إلى التطبيق في الحياة اليومية للمواطنين.

وبتحليل مضمون توجهات مؤسسة الرئاسة، فقد وضع الرئيس الأوزبكي تحديث وتغيير مواد الدستور الأساسية كأولوية من أجل تطوير البلاد نحو المرحلة الجديدة من الحداثة، والتأكيد على أن الإستراتيجية الجديدة للبلاد خلال الفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦، تقوم على أساس تبني إصلاحات دستورية، تهدف لحماية الحقوق للمواطنين الأوزبك وضمان المساواة بين الجنسين، حيث أولى الرئيس شوكت ميرضيائيف إهتماماً كبيراً بدعم مكانة المرأة، حيث تعمل حالياً نحو ١٤٠٠ إمرأة في مناصب قيادية على مستوى الجمهورية والأقاليم وأكثر من ٤٣ ألف إمرأة على مستوى المقاطعات والمدن، بينما هناك ٤٨ نائبة

في المجلس التشريعي، أي ما يمثل ٣٢٪ من إجمالي ١٥٠ من المقاعد.

كما تعمل الحكومة الأوزبكية من أجل ضمان الحقوق البيئية للمواطنين، على وجه الخصوص، لكل فرد الحق في الحصول على بيئة مريحة ومعلومات موثوقة حول حالتها وتحسينها واستعادتها وحماية البيئة من قبل الدولة والحفاظ على التوازن البيئي وحماية النظام البيئي في منطقة بحر آرال.

كما تضمنت إستراتيجية أوزبكستان الجديدة الهدف المتمثل في زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٢٦، وتقليل كمية الغازات الضارة المنبعثة من القطاعات الاقتصادية بنسبة ١٠٪ مقابل أن تكون قدرة مصادر الطاقة المتجددة ١٥٠٠٠ ميجا وات بحلول عام ٢٠٣٠.

علاوة على ذلك، وضعت مكافحة الفساد على رأس أولويات الحكومة الأوزبكية، حيث أُعتمد قانون بشأن مكافحة الفساد ويتم استخدام الحكومة الإلكترونية على نطاق واسع في البلاد.

وحسب تقديرات الخبراء، فقد عمدت السلطة رغم كل شيء إلى إضفاء طابع شرعي على الدستور الجديد من خلال تعبئة الساحة الداخلية وعملت الحكومة على الترويج للدستور الجديد باللجوء لمشاهير محليين للإشادة بمزايا النصوص المعدلة، والرئيس الراغب في دفع بلاده نحو حقبة جديدة من التطور، وذلك عبر تجمعات كبرى وحفلات موسيقية مكثفة شارك فيها كبار الساسة ورموز الفكر والعمل و مشاهير البلاد، وتجمعات كبرى وتظاهرات وحفلات موسيقية في العاصمة طشقند، أكبر مدن آسيا الوسطى، تحث الناخبين على المشاركة في الحدث السياسي الكبير، وقد اعطت هذه الإستراتيجية نتائج ايجابية تمثلت فى الاخير فى تكوين رأي عام مرحب بتعديل الدستور، لعله يتضح فما قاله «آغا دانيلوف، الطالب البالغ من العمر ١٨ سنة، إن «تنظيم هذا الإستفتاء قرار جيد لكي نتمكن من إختيار مستقبل بلدنا".

الدستور منذ الحقبة السوفيتية حتي تعديلات ٢٠٢٣

يتم في كل عام الإحتفال بيوم الدستور في أوزبكستان، ويكون ذلك في يوم ٨ ديسمبر من كل عام، ويتم الإحتفال بهذا اليوم كنوع من الإحتفال لذكرى

تخليد انتقال أوزبكستان إلى دولة مستقلة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وللتعبير عن التطور الديمقراطي للدولة الأوزبكية وهو يوم عطلة رسمية وطنية في دولة أوزبكستان، حيث يتم إغلاق المدارس والمصالح الحكومية وغالبية الشركات الخاصة.

وقد تم إعتماد أول دستور لأوزبكستان في العام ١٩٢٧ بعد مرور ثلاث سنوات من تأسيس جمهورية أوزبكستان الإشتراكية السوفيتية، أعقبه إعتماد البلاد دستور جديد عام ١٩٣٦ لاتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية، ثم إعتماد الدستور الثالث والأخير للجمهورية الأوزبكية الإشتراكية السوفياتية على أساس دستور اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية عام ١٩٧٧، وفي أغسطس من عام ١٩٩٠، وبعد إعلان استقلال جمهورية أوزبكستان عن الاتحاد السوفيتي، واجهت البلاد ضرورة إقرار دستور جديد لأوزبكستان المستقلة.

ولهذا الغرض تم إنشاء اللجنة الدستورية، التي ضمت ممثلين عن المجالات السياسية والقانونية والاقتصادية ولأكثر من عامين، كانت اللجنة الدستورية تعمل على صياغة دستور جمهورية أوزبكستان، والذي تم اعتماده في الدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان في ٨ ديسمبر ١٩٩٢.

دستور البلاد الحالي

ينص دستور عام ١٩٩٢ على أن نظام الدولة علماني ديمقراطي، وأن حرية التعبير والعبادة وحكم القانون مكفولة، ويتكون دستور البلاد من الديباجة، و٦ فصول، اما الجزء الأول فيتضمن المبادئ الأساسية، ويتكون من ٤ فصول، تتمحور حول سيادة الدولة، والديمقراطية، وسيادة الدستور والقانون، والسياسة الخارجية

اما الجزء الثاني، بعنوان الحقوق والحريات والواجبات الأساسية للإنسان والمواطن، ويتكون من ٧ فصول، تتمثل فى فصول الأحكام العامة، والمواطنة، والحقوق والحريات الشخصية، والحقوق السياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وضمانات حقوق الإنسان والحريات، وواجبات المواطنين

أما الجزء الثالث، فيتضمن ٤ فصول حول، لأساس الاقتصادي للمجتمع،

والجمعيات العامة، والأسرة، ووسائل الإعلام، فيما يتطرق الجزء الرابع، الهيكل الإداري والإقليمي ونظام الدولة ويتضمن فصلين هما، الهيكل الإداري والإقليمي لجمهورية أوزبكستان.

أما الجزء الخامس، فياتي بعنوان تنظيم سلطة الدولة، ويتضمن ٩ فصول حول المجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان، رئيس جمهورية أوزبكستان، ومجلس الوزراء، والمبادئ الأساسية للهيئات المحلية لسلطة الدولة، والسلطة القضائية في جمهورية أوزبكستان، والنظام الانتخابي، والنيابة العامة، والتمويل والائتمان، والدفاع والأمن، أما الجزء السادس، فيتضمن إجراءات تعديل الدستور.

جدير بالذكر أن مجلس الشيوخ الأوزبكي إعتمد قرار إجراء الإستفتاء على مشروع الدستور الجديد لأوزبكستان في ٣٠ أبريل المقبل، وقد تم تبني أكثر من ٤٠٠ وثيقة دولية مقترحة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الدولية الأخرى، فضلاً عن تحليل بدقة ما يقارب دساتير ١٩٠ دولة، كما قام ١٠ من الخبراء والمتخصصين أجانب بمناقشة وبحث مشروع الدستور الجديد .

مواد الدستور المطروحة للإستفتاء عليها :

وفق التعديلات المقترحة، فقد تم تحديث القانون الأساسي لدستور البلاد بنسبة إجمالية تبلغ ٦٥٪، ما يعني زيادة عدد مواد الدستور من ١٢٨ إلى ١٥٥، ومن بين المواد التي تم طرحها للإستفتاء من جانب المواطنين، تعريف أوزبكستان بأنها دولة اجتماعية وأن أولوياتها تتمثل فى دعم الطبقات الهشة ومنخفضة الدخل والاهتمام بالتعليم وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية، والحد من عدم المساواة الاجتماعية والعمل علي خفض معدلات الفقر وضمان توفير فرص العمل لكل أبناء أوزبكستان.

ويشدد المشروع على أن أوزبكستان دولة ذات سيادة وديمقراطية، وأن المعيار الأساسي هو الحفاظ على استقلالية الدولة ودعم ومواصلة الإصلاحات الرامية لصون كرامة الإنسان، جنباً إلى جنب مع ضمان سيادة القانون،كما يدعم مشروع الدستور الجديد سلطات البرلمان بوضع مجلس الشيوخ كغرفة تمثل الدولة وتمنح التعديلات الدستورية صلاحيات للبرلمان لتعيين رؤساء

هيئات الرقابة وإنفاذ القانون، كما يتم بموجب هذه التعديلات نقل جزء من صلاحيات الرئيس إلى الهيئة التشريعية العليا.

وبموجب التعديلات الجديدة، سيتم انتخاب قضاة المحكمة الدستورية لمدة عشر سنوات وتنتخب المحكمة الدستورية لمدة خمس سنوات من بين أعضائها رئيس المحكمة الدستورية ونائبه.

وتلغي التعديلات الدستورية عقوبة الإعدام وتؤسس لشبكة أكبر من الحماية القانونية الشخصية، مثل حقوق الفرد في حالة احتجاز الشرطة له ومفهوم المثول أمام القضاء أو الحماية من الاحتجاز غير القانوني ولمدة غير محددة.

وفيما يختص بمؤسسة الرئاسة، دعت مسود الدستور إلي تمديد صلاحيات رئيس الدولة من ٥ إلى ٧ سنوات، وإعادة تعيين شروط والية انتخاب رئيس الجمهورية حيث نص على ما يلي «يُنتخب رئيس جمهورية أوزبكستان من قبل مواطني جمهورية أوزبكستان على أساس الاقتراع العام والمتساوي والمباشر بالاقتراع السري، لمدة سبع سنوات". ويعني ذلك أن الرئيس سيكون قادراً في عام ٢٠٢٦ على الترشح للمرة الثالثة، وعدم احتساب مدة الحكم السابقة للرئيس الحالي شوكت ميرضيائيف، ما سيتيح نظرياً البقاء في الرئاسة حتى عام ٢٠٤٠.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقاً للتعديلات، أعلنت أوزبكستان دولة اجتماعية، ومن المفترض أيضاً أن تلغي عقوبة الإعدام في البلاد.

ويؤكد مشروع الدستور الجديد على أولوية ضمان حقوق الإنسان والحريات التي تعد قمة هرم مسئولية الدولة. وفق مبدأ « الإنسان – المجتمع – الدولة « وعلى المعايير المرتبطة بحقوق الإنسان التي زادت بمقدار ٣ر٥ مرة

كما يتم إيلاء اهتمام خاص لتنمية الاقتصاد الوطني وريادة الأعمال ، وتحسين مناخ الاستثمار في البلاد وزيادة تعزيز حماية الملكية. وتؤكد المسودة على أن ضمان حرمة الملكية الدولة ، ولا يمكن تقييد حقوق الملكية إلا بقرار من المحكمة ، وحرية حركة السلع والخدمات والعمالة والموارد المالية مكفولة ، مما يخلق ضمانًا قانونيًا قويًا من النمو الاقتصادي المستدام ، والنشاط الحر

لأصحاب المشاريع ورجال الأعمال الذين يشكلون أساس الحياة المزدهرة، ولأول مرة ينص مشروع الدستور الجديد صراحة أن على الدولة أن تخلق الظروف لدخول شبكة الإنترنت العالمية.

كما ضاعف مشروع القانون المعايير المتعلقة بحماية الصحة العامة أربع مرات ، ولا سيما ، ولأول مرة على مستوى الدستور ، تم تكريس حق كل فرد في الحماية الصحية والرعاية الطبية المؤهلة. تتعهد الدولة بتوفير عدد من الخدمات الطبية المجانية للسكان.

لأول مرة ، تتضمن المسودة أحكامًا بشأن منح الحرية الأكاديمية لمنظمات التعليم العالي، ودعم المنظمات التعليمية غير الحكومية. وتضمن النسخة الجديدة من الدستور الحصول على التعليم العالي المجاني على حساب الدولة على أساس تنافسي،ويشير مشروع القانون أيضًا إلى أن الدولة ستخلق ظروفًا لتطوير التعليم والتربية في مرحلة ما قبل المدرسة ، والتعليم المهني الابتدائى مجانى.

كما يعزز الدستور ضمانات حقوق الإنسان والحريات وحقوق الأطفال والشباب وحل قضايا الأسرة. على وجه الخصوص ، يتم تعزيز رعاية الشباب والأطفال والنساء والأسر باعتبارها أهم مهمة للدولة والمجتمع، و تجريم العنف المنزلي ،ووضع قواعد قانونية خاصة مكرسة لضمان الحقوق البيئية للمواطنين ، على وجه الخصوص ، من المقرر أن تتخذ الدولة تدابير لتحسين البيئة واستعادتها وحمايتها ، والحفاظ على التوازن البيئى ، وحماية واستعادة النظام البيئى لمنطقة بحر الآرال .

كما يضمن الدستور الجديد حرية وسائل الإعلام، وحقها في التماس المعلومات وتلقيها واستخدامها ونشرها،كما ثبت بوضوح أن عرقلة أو التدخل فى أنشطة وسائل الإعلام ينطوى على المسئولية، وتهدف المسودة الجديدة للدستور إلى تعزيز المسار الاستراتيجي للبلاد لمزيد من الإصلاح للمجتمع والدولة ، وتبنى سياسات خارجية لها تأثير إيجابى لاسيما فى منطقة آسيا الوسطى.

العالم يراقب عملية الإقتراع على مواد الدستور الجديدة

لضمان نزاهة وشفافية عملية الإستفتاء، دعت لجنة الإنتخابات المركزية مراقبين من العديد من المنظمات الدولية مثل رابطة الدول المستقلة، ومكتب منظمة الأمن والتعاون الأوروبية للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن ٢٥٨ مراقباً من دول أجنبية في مقدمتها الإمارات ومصر والولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وتركيا والكويت والهند.

ومع إقتراب الساعات الاولى لعملية الإستفتاء، تم الإعلان عن تسجيل ٣٨٣ مراقباً دولياً من بينهم ١٨٤ من ١٤ منظمة دولية مرموقة و ١٩٩ من ٤٥ دولة.

بالإضافة إلى ذلك، شارك في المراقبة المباشرة أكثر من ٤٤٠٠٠ مراقباً محلياً من الأحزاب السياسية وهيئات الحكم الذاتي للمواطنين.

ومن اللافت للنظر مشاركة مصر فى عملية مراقبة الإستفتاء، حيث أكد سفير أوزبكستان بالقاهرة منصور بيك كليتشيف، أن وفداً مصرياً برئاسة عبدالهادي القصبي، رئيس اللجنة البرلمانية للتضامن الإجتماعي وبعضوية عماد الدين حسين، عضو مجلس الشيوخ ورئيس تحرير الشروق، وأحمد المسلماني، مدير مركز القاهرة للدراسات الإستراتيجية شاركوا في مراقبة مختلف عمليات الإقتراع والتصويت على الدستور الجديد، فضلاً عن مشاركة وفد صحفي لتغطية الحدث.

مجريات عملية التصويت والدعوة لـ «أوزبكستان الجديدة»

تتبع أوزبكستان نظام إنتخابي يسمح بالإقتراع لكل من يبلغ الـ١٨ فما فوق للذكور والإناث، وتدير لجنة الإنتخابات المركزية التابعة للحكومة كافة أوجه العملية الإنتخابية بكافة ومختلف مراحلها، ويكون الإنتخاب قانونياً بشرطين: بمشاركة أكثر من ٥٠٪ ممن يحق لهم الإنتخاب، وبحصول أحد المرشحين على أكثر من ٥٠٪ من الأصوات بالنسبة للإنتخابات الرئاسية، وفق نظام الجولتين، وفي حال عدم تحقق الشرط الأخير تُعقد جولة ثانية بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى نسبتين دون ٥٠%.

وقد تمت عملية الإقتراع على التعديلات الدستورية تحت شعار «أوزبكستان الجديدة».. حيث توافد المواطنون الأوزبك على لجان التصويت التى بلغ عددها ١٠,٧٥٨ الاف مركز تم إنشاءه لعملية الإقتراع ، فضلاً عن ٥٥ لجنة انتخابية في السفارات ومكاتب التمثيل الدبلوماسي خارج أوزبكستان فى ٣٩ دولة أجنبية تم التصويت فيها عن طريق البعثات الدبلوماسية التابعة لأوزبكستان فى الخارج.

و بحسب اللجنة الانتخابية، يحق لـ١٩,٧٢٢,٨٠٩ مليون ناخباً في قائمة الناخبين الإلكترونية. وتم إدراج إجمالي ٣٠٧ آلاف ٨٩٥ مواطنًا في قائمة الناخبين في ٥٥ دائرة استفتاء تم إنشاؤها في الخارج .

وحسب اللجنة العليا للانتخابات تم تخصيص٣١ ألف ضابط للتأمين، مع تزويد مراكز الإقتراع بكاميرات مراقبة، مع تواجد ٣٨٣ مراقباً دولياً، بتكلفة ١٦ مليون دولار، تم تغطيتها من ميزانية الدولة، لضمان سير عملية الإستفتاء بكل سلاسة ويسر وبشفافية مطلقة.

ومن جانبه، قال بك مراد عبداللايف، نائب وزير الداخلية الأوزبكي حول تأمين عملية الإستفتاء، إنه تم تشكيل فرق طوارئ مشتركة بين الإدارات في هيئات الشئون الداخلية الإقليمية وتم تهيئة جميع شروط الخدمة لتأمين عملية الإستفتاء، مؤكداً على تمام الإنتهاء من كافة الترتيبات والاجرات اللوجيستية وتجهيز جميع مقار التصويت بكاميرات و دمجها في مركز العمليات التابع لإدارة الأمن العام، وتم إنشاء مراقبة مستمرة من خلال نظام اتصال مباشر عبر الإنترنت، منوهاً إلي تم تركيب ٤٣٠ جهاز مراقبة بالفيديو إضافي حول مباني دائرة الإستفتاء، وتزويد ٦٤٨ مبنى بمعدات إطفاء حريق أولية، وتركيب أجهزة إنارة في ٦٠٠ مبنى، وتم تنظيم مواقف سيارات لحوالي ٤١٨ مبنى.

وأضاف أنه منذ ٢٥ أبريل الجاري، عملت الوزارة وجميع هيئاتها الإقليمية على تعزيز الخدمة وفرق التحقيق السريع لمدة ٢٤ ساعة، وتم تأمين ١٢ مطارًا، و ٣٦ محطة سكة حديد، و ٢٨٩ محطة سكة حديد ومحطات طشقند الكبرى والإتصالات في البنية التحتية للنقل والمكاتب التمثيلية للدول الأجنبية والمناطق الحدودية بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون، مع تعيين أكثر من ٣٠،٩٠٠ ممثلاً

عـن وكالات إنفـاذ القانـون لضـمان السـلامة العامـة في مناطـق الاسـتفتاء وحولهـا.

وقـد بـدأت اللجـان أعمالهـا بعـزف النشـيد الوطنـى فى جميـع اللجـان، وتضمنـت ورقـة الإقـتراع سـؤال واحـد هـو «**هـل تقبـل القانـون الدسـتوري لجمهوريـة أوزبكسـتان؟**

وأدلى شـوكت ميرضيائيـف رئيـس أوزبكسـتان بصوتـه فى الإسـتفتاء هـو وأسرتـه، بدائـرة الاسـتفتاء رقـم ٥٩ بمنطقـة مـيرزو أولوجبيـك بالعاصمـة طشـقند، فيـما أدلى الـوزراء والمسـئولون الأوزبـك بأصواتهـم وعـلى رأسـهم رئيسـة مجلـس الشـيوخ، تنزيـلا ناربايفـا.

نتائج الإستفتاء

أوضحـت كافـة تقاريـر المتابعـة والمراقبـة لعمليـة الإقـتراع عـلى الدسـتور الجديـد فى أوزبكسـتان، أن العمليـة جـرت بسلاسـة ويـسر وبـدون تعقيـدات، وسـط حضـور مراقبـين دوليـين ومحليـين، وحسـب تقاريـر المتابعـين وفـرت اللجنـة الإنتخابيـة كافـة الإجـراءات ومختلـف السـبل لـكل فئـات المجتمـع للمشـاركة، بمـا في ذلـك لـذوي الإعاقـات المختلفـة، بمـا في ذلـك الصـم وضعيفـو البـصر وأصحـاب الإعاقـة الحركيـة.

وقـد تـم نـشر نتائـج الإقـتراع أولا بـأول، ففيـما أشـار باخـروم كوتشـكاروف، نائـب رئيـس رئيـس لجنـة الإنتخابـات المركزيـة، أنـه بلـغ عـدد الذيـن صوتـوا ٦٢,٢٤ ٪ مـن إجـمالي عـدد المواطنـين المدرجـين فى القوائـم، ثـم تجـاوزت نسـبة المشـاركة في الإسـتفتاء الى ٧٣,١٣٪ بعـد ٧ سـاعاتٍ مـن فتـح صناديـق الإقـتراع، ثـم ارتفعـت النسـبة الي ٨٠ ٪ قبـل ثـلاث سـاعات مـن إغـلاق مكاتـب الإقـتراع التـي أغُلقـت في تمـام السـاعة الثامنـة مسـاء بالتوقيـت المحـلي.

ومـع الإعـلان عـن إنتهـاء التصويـت، أعلنـت اللجنـة المفوضـة بالانتخابـات أنـه حسـب النتائـج الأوليـة فقـد أيّـد ٩٠,٢١ ٪ مـن المقترعـين التعديـلات الدسـتورية التـي دعـا إإليهـا الرئيـس، بينـما بلغـت نسـبة الرفـض ٩,٣٥% .، في حـين بلغـت نسـبة المشـاركة في الإقـتراع ٨٤,٥٤ ٪، مـع التأكيـد عـلى أن الإسـتفتاء ومجمـل عمليات التصويـت جـرت وفقـاً للقانـون الأسـاسي والمعايـير الدوليـة، والتأكيـد عـلى أنـه لم يحـدث أي تدخـل خارجـي مـن أي جهـة في عمليـة التصويـت.

وأعلنت اللجنة أن مواطني أوزبكستان إستخدموا حق التصويت المبكر لأول مرة في عملية الإقتراع الذي أُجُري في الفترة من ١٩ - ٢٦ أبريل من هذا العام، وجاءت النتائج مؤكدة على مشاركة ٦١١٣٢٠ مواطنًا فى التصويت المبكر فى سفارات اوزبكستان فى مختلف دول العالم، بينما صوت أكثر من ٤٥٢ ألف منهم في البلاد، بينما صوت ١٢ مليونا و٨٣٩ ألف ناخب بنعم للتعديلات الدستورية.

ونفي أوربيف نور علي برميكولوفيتش نائب رئيس لجنة الانتخابات المركزية، في مؤتمر عُقد بمقر المركز الصحفي المخصص لتغطية الاستفتاء على الدستور الجديد، تسجيل أي انتهاك وقع في أي من مراكز الاقتراع المخصصة للاستفتاء ، مشيراً لمشاركة ٤٣ ألف مراقباً محلياً في المراقبة بمراكز الاقتراع، وتغطية ٢٦ قناة تليفزيونية فى بث وقائع ومجريات عمليات الاقتراع والتصويت

مواقف الدول حول الإستفتاء

بطبيعة الحال كانت جمهوريات اسيا الوسطى من أوائل المهنئين بنتائج الإستفتاء الدستورى، وكان رئيس كازاخستان المجاورة قاسم جومارت توكاييف، أول من هنأ الرئيس معتبراً أن نتيجة الإستفتاء تعكس «الثقة الكبيرة والدعم المتين من الشعب الأوزبكي»، وفق بيان رسمي.

وبينما من غير المرجح أن يقبل شركاء طشقند الغربيون بمحاولة تمديد سلطة شوكت ميرضيايف ، فإن التبعات التي قد تتعرض لها البلاد لا تكاد تُذكر بالنظر إلى أن الغرب يسعى للحصول على دعم من جميع الدول السوفيتية السابقة ضمن جهوده لعزل روسيا بسبب حربها في أوكرانيا.

كما هنأت الصين أوزبكستان على الإستفتاء السلس على الدستور الجديد، مؤكدة أن من شأنها تحت قيادة الرئيس شوكت ميرضيايف، أن يحقق شعب أوزبكستان تقدماً أكبر على جميع الجبهات في جهود الإصلاح والتنمية في البلاد"، وأعرب عن التقدير الكبير الذي توليه الصين، باعتبارها جارة صديقة وشريكا استراتيجيا شاملا، لعلاقاتها مع أوزبكستان.

كما سارعت عواصم العالم وفى مقدمتها واشنطن والاتحاد الأوروبي لتهنئة أوزبكستان على تمام العملية السياسية بنجاح ودون خروقات لافتة .

شهادات حول جدوي الإستفتاء الدستورى

عـوّل الناخبـون في أوزبكسـتان عـلى هـذه التعديـلات لدعـم الإسـتقرار السـياسي في البـلاد مـا يتيـح المـضي قدمـاً في الإصلاحـات التـي يقودهـا الرئيـس، والتـي تهـدف إلى تعزيـز المواطنـة والحقـوق والحريـات وإصـلاح القضـاء وتحريـر الاقتصـاد ودعـم التعليـم بمختلـف مراحلـه.

ويـرى قطـاع عريـض مـن الناخبـين بـأن البـلاد تسـير في الإطـار الصحيـح وأن التعديـلات التـي أقروهـا مـن شـأنها حقـوق الإنسـان، ووضـع الأسـس الكفيلـة بتأمـين الحيـاة الكريمـة لهـم ولعائلاتهـم، بمـا في ذلـك التعليـم والصحـة والعمـل والانفتـاح عـلى العـالم

ولعـل مـا يعطـى دلالات إيجابيـة، تأكيـد تقاريـر بعثـات المراقبـين الأجانـب مـن المنظـمات الدوليـة، مثـل رابطـة الـدول المسـتقلة ومنظمـة شـنغهاي للتعـاون ومنظمـة التعـاون الإسـلامي، فضـلاً عـن ٢٥٨ مراقبـاَ مـن دول أجنبيـة، والمنظمـة الدوليـة للأمـن والتعـاون في أوروبـا للمؤسسـات الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان أن «الاسـتفتاء الدسـتوري في أوبكسـتان أُعُـدّ بشـكل جيـد، وتـم الترويـج لـه عـلى نطـاق واسـع باعتبـاره خطـوة لتعزيـز مختلـف الحقـوق والحريـات، لكنـه أُجـري حسـب المنظمـة الأوروبي في بيئـة لم تـراع بشـكل كبـير جوانـب «التعدديـة والتنافـس السـياسي".

وقبيـل الاسـتفتاء أكـد صحافيـان في وسـائل إعـلام رسـمية لوكالـة الصحافـة الفرنسـية تلقيهـما «تعليـمات لتغطيـة شـئون أوزبكسـتان والاسـتفتاء والرئيـس بطريقـة إيجابيـة، ولاحـظ الصحفيـين اللذيـن طلبـاً عـدم الكشـف عـن إسـميهما، تشـدد الرقابـة مـع إقـتراب الاقـتراع.

الخاتمة :

ومن ثم فان تطورات الحياة السياسية الأوزبكية ومجريات الاستفتاء وعمليات التصويت والاقتراع وما الت إليه من نتائج قد يكون لها مردودها علي مستقبل البلاد.

والملاحظ ان استراتيجية شوكت ميرضيايف جاءت مخالفة لقواعد سلفه حيث لم تكن موسكو او الصين او واشنطن قبلة توجهاته وسلم أولوياته، ولعل أول زيارة خارجية له، في ٢٠١٧، كرئيس للجمهورية الأوزبكية، إلى تركمانستان المجاورة، ولم يذهب إلى موسكو، ثم إلى بكين، كما جَرَت العادة عند نظرائه في جمهوريات آسيا الوسطى ما يمثل نقلة كبرى ساعية لتوطيد سياسته الإقليمية، ورفع شعار «منطقة آسيا الوسطى أولاً»، هذا التوجه من شوكت ميرضيايف قاد إلى سياسة مرِنة ومنفتحة على الجيران، ودعوات حثيثة لتعزيز الصف الداخلي في المنطقةِ، ووضع أولويات للتعاون الإقليمي، بدلاً من الإعتماد على تدخلات اللاعبين الخارجيين.

وفي هذا الإطار، بدت أوزبكستان أكثر إستقراراً في سياساتها من جيرانها، وقادت عمليات التكامل الإقليمي، ودعّمت مبادرات لتنسيق المواقف، وتأسيس هيئات ومجالس لتعزيز العمل المشترك بين جمهوريات آسيا الوسطى، بمعزل عن مواقف واشنطن وموسكو وبكين، مع إطلاق مرحلة «انفتاح» واسعة، ميّزت عهده عن قوانين الإغلاق السابقة ولذلك برزت، لاحقاً، اجتماعات قمة خماسية للجمهوريات الإقليمية لم تُوجَّه فيها الدعوات لرؤساء أجانب، خلافاً للمتَّبَع حتى ذلك الحين.

وبالفعل، سمحت السياسة الإقليمية لأوزبكستان بخلق جو سياسي جديد تماماً في المنطقة، وتعزيز العلاقات القائمة على الثقة وحسن الجوار، حتي مع أفغانستان، وعلى هذا الأساس، حلّ عدد من القضايا المهمة المتعلقة باستخدام المياه، والحدود، والتجديد، وتوسيع روابط النقل.

من ناحية ثانية، أعطت هذه السياسة حافزاً لمواصلة تطوير التعاون متبادل المنفعة مع روسيا ودول «رابطة الدول المستقلة» الأخرى، والصين، والولايات

المتحدة، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وعدد من الدول الأوروبية والآسيوية. كذلك دخلت الشراكة مع الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الدولية الرسمية الأخرى، مرحلة جديدة من الناحية النوعية، لكن مع هذا الانفتاح على المستويين الإقليمي والدولي، يرى خبراء أن الأهم في سياسة شوكت ميرضيايف الخارجية أنها تقوم على تحقيق التوازن في المصالح بين الأطراف الكبرى المؤثرة، خلافاً لسياسة كريموف التي قامت على براغماتية تميل حيناً نحو واشنطن، وتمنحها مكتسبات على حساب موسكو، وفي أحيان أخرى تقوم على الميل نحو روسيا، وتقليص التعاون مع واشنطن.